مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مفهوم سيادة الدولة في ظل متغيرات النظام الدولي: رؤية تحليلية مستقبلية
اسم الكاتب: م.د. كوران عزيز محمد كاكني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6495
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 02:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- September 2024 ايلول ٢٠٢٤ - العدد ٢- المجلد ١٤

The Concept of State Sovereignty in Light of the Changes in the International System: A Future Analytical Vision

[1] Lecturer. Dr. Goran Aziz Mohammed
[1] Raperin University / Faculty of Law

1: Email: goran.aziz@uor.edu.krd
2: Email:

Abstract:

This research confirms that the international legal and political meaning of the concept of sovereignty and the state since the emergence of independent national states in the fifteenth century until today has not undergone a fundamental change from a theoretical standpoint. But In the reality of the variables of the international order and the international community In practice, we find it clear in the great countries, less clear than in the average countries, and almost non-existent in the small, weak and fragile countries. The protection of sovereignty for all countries, regardless of their position in the international system and the international community, is achieved through purely national industry, and it has its own capable and advanced means that accommodate the variables of international systems. The means to provide protection for the sovereignty of small and weak states in a way that achieves the acceptable level in achieving the highest goals of their societies is to address the causes of weakness, and the best way to address weakness in small, fragile states is to create national power. The process of creating national power to protect the sovereignty of small weak states must start from their societal framework in ensuring the protection of the rights and freedoms of the citizen, the satisfaction of his basic living needs, the possession of elements of scientific and technological power, and the building of international alliances that enhance the protection of the state's sovereignty and its global standing.

DOI 10.37651/aujlps.2024.151618.1304

Submitted: 3/7/2024
Accepted: 13/7/2024
Published: 2/9/2024

Keywords:
Sovereignty
international system
international community
state status.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مفهوم سيادة الدولة في ظل متغيرات النظام الدولي: رؤية تحليلية مستقبلية

[١] م.د. كوران عزيز محمد كاكئي
جامعة رابه رين / كلية القانون

المستخلص

هذا البحث يؤكد ان المدلول القانوني الدولي والسياسي لمفهوم السيادة، والدولة منذ نشوء الدول القومية المستقلة في القرن الخامس عشر ولغاية اليوم لم يتعرض لتغيير جوهري من الناحية النظرية؛ اما من الناحية العملية في ظل متغيرات النظام الدولي، والمجتمع الدولي نجدهُ واضحاً في الدول العظمى، وبشكل اقل وضوحاً منه في الدول المتوسطة، وبشكل شبه معدوم في الدول الصغيرة الضعيفة الهشة. ان حماية السيادة عند جميع الدول مهما كانت مكانتها في النظام الدولي، والمجتمع الدولي تتم عبر صناعة وطنية خالصة، ولها وسائلها المقتدرة والمتطورة التي تستوعب متغيرات الانظمة الدولية. ان السبل الكفيلة بتوفير حماية لسيادة الدول الصغيرة والضعيفة بشكل يحقق الحد المقبول في تحقيق الغايات العليا لمجتمعاتها يتمثل في معالجة اسباب الضعف، وافضل السبل لمعالجة الضعف في الدول الصغيرة الهشة هو صناعة القوة الوطنية؛ يجب ان تنطلق عملية صناعة القوة الوطنية لحماية سيادة الدول الضعيفة الصغيرة من اطارها المجتمعي في ضمان حماية الحقوق والحريات للمواطن، واشباع حاجاته الاساسية المعيشية، وامتلاك عناصر القوة العلمية التكنولوجية، وبناء تحالفات دولية تعزز حماية سيادة الدولة، ومكانتها العالمية.

الكلمات المفتاحية: السيادة، النظام الدولي، المجتمع الدولي، مكانة الدولة.

المقدمة

سيادة الدولة كمفهوم قانوني دولي عام، وكمفهوم سياسي مرتبط ارتباط وثيق بمفهوم الدولة التي تكونت من داخل الهرم الاجتماعي، وواصلت الحياة بفعل انظمتها لتحقق الغايات العليا للمجتمع، ولا يمكن تحقيق الغايات العليا لأي مجتمع في ظل غياب الارادة الحرة المستقلة لهذه الدولة او تلك والتي يعبر عنها بالسيادة.

ان النظام الدولي في أي حقبة زمنية تسيطر عليه القوى الدولية العظمى، وهي من يضع قواعد تنظيم العلاقات بين اعضائه من الدول بشكل يُقيد الارادة الحرة المستقلة بشكل كبير في الدول الضعيفة والمختلفة، كذلك المجتمع الدولي الذي يتكون اعضائه من دول

ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، وشركات عابرة للقومية وقوى سياسية واجتماعية وثقافية تملك قدراً في التأثير في تفاعلات السياسة الدولية هو الاخر يضيف قيود اخرى على حرية القرار في هذه الدول، فكلما زاد المجتمع الدولي تنظيماً وفاعلية وفق مبادئ العلاقات الدولية التي اقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية كحق الدول في الاستقلال، والمساواة بين الدول، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واللجوء الى الطرق السلمية في فض المنازعات المسلحة الدولية والاهلية، كلما تم تدعيم سادة الدول بشكل متواصل، ولكن عندما تهيمن القوى الدولية العظمى على النظام الدولي، وعلى تفاعلات المجتمع الدولي وتسيره وفق مصالحها وتوافقاتها كلما كان هناك تآكل دائم في سيادة الدول، فمشاريع القوى الدولية العظمى كالعولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، او التحالفات الدولية التي تقودها وتهيمن عليها هذه القوى، وغالباً ما تسعى هذه الدول للمحافظة على النظام الدولي القائم، بعد ان ضمنت توازن مصالحها عبر توازن القوى، او تظهر قوى دولية اخرى تجتهد في تغيير النظام الدولي القائم الى نظام يرتب لها المزيد من المصالح والنفوذ، وكل هذه التحولات التي تجري في هيكلية النظام الدولي، وفي التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الدولي وتهيمن عليها القوى الدولية العظمى لها انعكاسات سلبية على سيادة الدول الصغيرة، والضعيفة، كما يتعرض عالم اليوم منذ عام ٢٠٢٢-٢٠٢٤ بشكل واضح لهذه الانعكاسات، التي ترتب تأكل دائم لسيادة الدول الضعيفة، المتحالفة مع هذا الطرف الدولي او ذاك.

هذا البحث جهد اكاديمي استشرافي لما سيكون عليه مفهوم السيادة في العقد القادم في ظل هذا التنافس الشامل الواسع بين التحالف الروسي الصيني وانصارهم من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين من جهة؛ ومن الجهة المقابلة التحالف الامريكي الاوربي وانصارهم من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين من اجل الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من مناطق النفوذ والهيمنة على دول صغيرة وضعيفة في قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وشرق اوربا كي تكون معيار تقاسم النفوذ والهيمنة عند وضع معايير وقواعد تُنظم النظام الدولي المرتقب بعد عام ٢٠٢٥.

تم تقسيم هذا البحث: المبحث الاول بعنوان (مفاهيم الدولة، والسيادة في ظل متغيرات النظام الدولي)، والمجتمع الدولي ، والمبحث الثاني بعنوان (السيادة في ظل متغيرات النظام الدولي والمجتمع الدولي)، المبحث الثالث بعنوان (صناعة السيادة من خلال تعزيز مكانة الدولة في النظام الدولي)؛ واخيراً الخاتمة التي تضمنت الاستنتاج، والتوصيات، والمصادر، والمراجع.

أولاً: اشكالية البحث.

ان التحولات الكبرى التي افضت الى تغيير الانظمة الدولية خلال القرن الماضي جرت بوسائل معروفة اهمهما الوسيلة العسكرية، والوسيلة الاقتصادية، اما التحولات الكبرى التي يعيشها النظام الدولي الاحادي القطب الحالي وتحديداً بعد حرب اوكرانيا عام ٢٠٢٢ تعتمد بشكل كبير على الوسيلة العلمية، وتطبيقاتها في القوة الفضائية، والامن السيبراني، والذكاء الصناعي، لذلك رتبت القوة العلمية تداخل معقد بين جميع عناصر القوة الشاملة للدولة ومؤثراتها المحلية والاقليمية والدولية تجعل مهمة الباحث في تتبع ارتدادات ونتائجها ليست بالمهمة السهلة، ويقف الباحث اما جملة من الاسئلة، قد لا يجد لها جواباً وافياً اليوم والمتعلقة بسيناريوهات النظام الدولي المرتقب؛ فهل سيكون نظام احادي القطب تتمكن الولايات المتحدة وتحالفاتها الدولية من الاستجابة والاحتواء للتحدي الصيني الروسي ؟ ام سيكون متعدد الاقطاب بعد ان يستطيع التحالف الروسي الصيني وحلفائهم الدوليين وغير الدوليين من انتزاع المكانة العالمية الاولى من الولايات المتحدة ؟ ام ترتب عمليات التنافس، والصراعات المتعددة الاشكال الطويلة الامد خيار للتفاهم وللاتفاق بين اطراف التنافس والصراع في وضع قواعد جديدة تنظم العلاقات الدولية دون اللجوء الى خيار المواجهة بالقوة العسكرية بشكلها التكنولوجي الخطير المدمر الحالي، وان كل هذه السيناريوهات تحمل قيود، وانتهاكات على سيادة الدول الصغيرة، والضعيفة، اما حجم ونوع هذه القيود، والانتهاكات فمازالت غير واضحة .

ثانياً: اهمية البحث.

اهمية البحث متأتية من اهمية الدراسة المتواصلة لمعرفة الضغوطات، والانتهاكات التي تتعرض لها سيادة الدول لا سيما الصغيرة والضعيفة منها بعد كل عملية تغيير كبرى لنظام دولي بنظام دولي اخر يخلف عنه في الخصائص والهيكلية، وبالقواعد التي تفرضها القوى الدولية العظمى في تنظيم العلاقات فيما بين الدول وفق مصالحها؛ الامر الذي يتطلب من جميع الباحثين التنبؤ السليم لمعرفة حجم ونوع المؤثرات والانتهاكات التي سيعكسها النظام الدولي المرتقب على سيادة الدول.

ثالثاً: فرضية البحث.

ان القيود، والانتهاكات التي تفرضها الدول العظمى المهيمنة على النظام الدولين وعلى تفاعلات المجتمع الدولي لها انعكاسات خطيرة على سيادة الدول الصغيرة والضعيفة، وهذه حقيقة دائمة، لكن القادة الاستراتيجيين الوطنيين في هذه الدول يمكنهم ان يجتهدوا وفق المنطق الاستراتيجي العلمي العملي البراغماتي بتقليص حجم ونوع القيود والانتهاكات لصالح تدعيم مصالح شعوبهم، تلك المصالح التي تشكل الهدف الاسمى لمفهوم السيادة القانوني والسياسي.

رابعاً: منهجية البحث.

استند البحث على النظرية الواقعية التقليدية، والجديدة، وافتراضاتها حول اهمية عامل القوة، وعامل المصلحة، في تفاعلات السياسة الدولية في اطار النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الدولية العظمى وفق قواعد توازن القوى، وتوازن التهديدات، وتوازن المصالح، والاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليل العلمي للوصف، مع المنهج التاريخي، والقانوني، والاستشرافي لعرض متغيرات مفاهيم سيادة الدول.

I. المبحث الاول

مفاهيم الدولة، والسيادة في ظل متغيرات النظام الدولي، والمجتمع الدولي

غالبا ما تؤثر المتغيرات في الانظمة الاقليمية والدولية التي تحدث وفق متغيرات عناصر القوة الشاملة لهذه القوى، وفق متغيرات تحالفاتها في أي حقبة زمنية معينة على سيادة الدول، اما المتغيرات الداخلية نادراً ما يكون لها تأثير على المدلول القانوني والسياسي للسيادة، الا في حالة وجود تمرد مسلح شعبي سيطر على جزء من اراضي الدولة، وكان له انصار اقليميين، ودوليين قد يدعمون هذا الواقع، ناهيك على ان القانون الدولي يعترف بحركات التحرر العالمية اذا ما تبنت اهداف شعبية ولها مؤيدين بنسبة مقبولة بين اوساط الشعب، وقد سيطرت على جزء مهم من اراضي الدولة برضى ودعم سكان هذا الجزء[١].

اولاً: مفهوم الدولة المعاصر.

مفهوم الدولة يشير الى انها مؤسسة سياسية اجتماعية اقتصادية قانونية امنية قيمية، لها تخصصات وظيفية تنفيذية وتشريعية وقضائية، انشأت بعد انطلاق اصلاحات حقبة عصر التنوير الاوربي [٢]، والدولة وفق تعريف الفقيه الفرنسي دي مالبيرج (انها مجموعة من الافراد تستقر على اقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطون لجماعة معينة سلطة عليا تتمتع بالأمر والاكراه)، وفي السياق نفسه عرفها الفقيه الانكليزي (انها مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين)، اما الدكتور مصطفى ابو زيد فهمي عرفها بالتأكيد على مقوم السادة، والقانون فيها، فذكر (انها التشخيص القانوني لشعب ما، يعيش على اقليم معين، وتقوم

(١) د. صلاح الدين عامر، *مقدمة لدراسة القانون الدولي العالم*، (القاهرة: دار النهضة العربية ط٢، ١٩٩٥)، ص٦٣٠- ٦٣١.

(٢) انظر: محمد صالح قطب و جمال احمد بادي، "نشأة الدولة الحديثة: دراسة تحليلية للتاريخ والفكر السياسي"، *مجلة الحكمة العالمية*، المجلد ٦، العدد ١، شباط/فبراير، (٢٠٢٣): ص ٢٢٤-٢٢٥.

فيه سلطة سياسية ذات سيادة) [١]، والتشخيص القانوني للشعب يتم عبر الاعتراف الدولي بدولتهم، الاعتراف الذي يرتب مدلول السيادة للدولة على منطقة جغرافية محددة بِعلم وموافقة المجتمع الدولي، وتكون حكومات الدول ملزمة بالدفاع عنها ، وعن مصالح، وقيم سكان الاقليم ، وللدولة العديد من الاشكال المختلفة في سياق تطورها التاريخي منها دول مدن، ودول دينية، ودول قومية، ودول امبراطورية، ومنها سلطنة، ومنها ملكية، اما الاشكال الحديثة للدولة فهي اما جمهورية، او ملكية، او ديمقراطية، او اشتراكية، او دكتاتورية، وللدول انظمة حكم ادارية منها المركزية، او الفدرالية، او الكونفدرالية، ويتم انشائها من خلال عملية تأسيسية تعتمد على تفويض تعرض للتغيير في سياق تطورهِ التاريخي من التفويض الالهي، الى التفويض الديني، الى التفويض الاجتماعي الذي تطور الى المفهوم الحديث المتمثل بالفكر الديمقراطي الذي يشمل اعداد دستور او ميثاق وطني يوضح فيه نوع النظام السياسي، والحقوق والحريات والواجبات للمواطنين، ومهام الحكومات، ومصادق عليه باستفتاء شعبي، ويتم تأسيس حكومات من قبل ممثلي الشعب الفائزين بالانتخابات البرلمانية[٢]. لذلك اجمع المفكرون في العلوم السياسية، والقانون الدستوري بشكل خاص ان مفهوم الدولة منذ نشئوها كان ملازم لمفهوم سيادتها الحرة غير الخاضعة لدولة اخرى على اراضيها، والتصرف بشؤونها الداخلية واحتكارها لاستخدام القوة في فرض القوانين والاحكام المعتمدة من قبلها.

خصائص المفهوم المعاصر للدولة:

أ- انه مفهوم مرتبط بخصائص المجتمعات السياسية قبل الحداثة قبيل وبعد الحرب العالمية الاولى، فكل ما تتميز به الدولة الحديثة بعد نهاية حقبة الحرب الباردة ١٩٩٠ من المشاركة المجتمعية الواسعة الديمقراطية في بناء وادارة الدولة بالاستعانة بتطبيقات التكنولوجية الحديثة لم يكن ذلك متوفر سابقاً، فقد كان بناء وادارة الدولة يتم عن طريق نخبة، او فئة محددة من المجتمع.

ب- مفهوم الدولة المعاصر له وجهان، او مدلولان، الاول ما يتعلق بالدول القوية الصناعية الاستعمارية فقد كانت ملامحها، وملامح سيادتها واضحة، وغالباً ما يلجئون الى القانون الدولي، والمنظمات الدولية التي تم انتاجها من قبلهم في فض منازعاتهم، وخلافاتهم؛ قبيل وبعد الحرب العالمية الاولى، وبعد الحرب العالمية الثانية، حتى نهاية حقبة الحرب الباردة

(١) للمزي انظر: غياث احمد دك، "مفهوم الدولة في العصر الحديث"، مركز فكر للدراسات والتطوير، تاريخ النشر اب/اغسطس ٢٠٢٠، الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/343850685_mfhwm_aldwlt_alhdyth_alsr_fy_alhdyth_ghyath_ahmd_dk

(٢) انظر: د. محمد مختار جمعة " وزير الاوقاف المصري السابق"، *الدولة مفهومها وتطورها*، (القاهرة: وزارة الاوقاف المصرية، ٢٠٢٢)، ص ١٦-١٧.

١٩٩٠، اما المدلول الثاني العملي متعلق بالدول الضعيفة والفقيرة والتي تم تأسيسها وفق نظرية الحروب، واتفاقيات الدول العظمى التي ابرمت بعد نهاية الحرب العالمية الاولى إثر انهيار الامبراطورية العثمانية، وامبراطورية النمسا والمجر، والامبراطورية القيصرية، وبعد الحرب العالمية الثانية إثر انهيار دول المحور (المانيا النازية، وايطاليا، واليابان) فظهرت دول قومية كحل لما اطلق عليه خلال النصف الاول من القرن العشرين بمشكلة القوميات، وحق تقرير مصيرها بنفسها، كالعراق، وسوريا، ومصر، ولبنان، ورومانيا، والنمسا الحديثة، والمجر، ومصر والسودان، وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، وإستونيا ولاتفيا، ودول عديدة اخرى في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية[١]، وتكررت افتراضات هذه النظرية بعد نهاية الصراع الكوني الشامل الذي امتد لحقبة ١٩٥٠-١٩٩٠ بين القطبين بانتصار القطب الغربي، وهزيمة القطب الشرقي فولدت دول مستقلة ذات سيادة معظمها جراء تفكك الاتحاد السوفيتي، والاتحاد اليوغسلافي، والاتحاد الجيكوسلوفاكي كأذربيجان، وطاجيكستان، وارمينا، وبيلاروسيا، وقرغيزستان، وتركمانستان، والمانيا الموحدة، وكرواتيا، ولتوانيا، وصربيا والجبا الاسود، وغيرها من الدول.

ت- المفهوم المعاصر للدول قبيل وبعد الحرب العالمية الاولى جاء مرادف لتصنيف الدول المتقدمة والمتطورة تقنياً، والدول الفقيرة، والمتخلفة تقنياً، خلال القرن العشرين وتحديداً الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت اعتمادية معظم دول العالم المتخلفة والتي اطق عليها بدول " العالم الثالث" على الدول الغنية الصناعية القوية الاستعمارية، فسيادتها مرهونة باتفاقيات ثنائية تتضمن مواد تنتهك السيادة وتجزئها، من خلال تواجد قواعد عسكرية، برية، وجوية، وبحرية للدول الصناعية، الغنية، القوية فيها، لا علاقة للدول المضيفة الفقيرة الضعيفة في ادارتها، او الاشراف عليها، كانت الدول الفقيرة الصغيرة ذات السيادة الصورية تشكل مصدر للمواد الاولية الخام، والايدي العاملة الرخيصة لمعظم الصناعات في الدول الغنية، وكانت تمثل السوق الاستهلاكية لمعظم منتوجات الدول الصناعية الغنية، وارتبطت الدول الفقيرة باعتمادية كبيرة وفي مضامين عديدة على الدول الغنية، الصناعية الاستعمارية، وفق نظرية التبعية في العلاقات الدولية والتي مفادها " التبعية هي علاقة استغلال وعلاقة غير متكافئة بين دولتين او اكثر، وهي عبارة عن نظام سياسي او اقتصادي تخضع بموجبه احدى الدول لدولة اخرى، وهذا يَحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل اقليمها وفي المجتمع الدولي" [٢]، حتى انها معظمها كان لا يملك سيادة على عملاته الوطنية التي كانت تغطى بعملات الدول الغنية، الصناعية، الاستعمارية، حتى شؤون الخدمات الاساسية مثل

(١) للمزيد انظر: د. سعد ناجي جواد، *تاريخ العلاقات الدولية*،(جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ١٦٤-١٦٦.

(٢) د. شاهر اسماعيل الشهر، *دراسات في الدولة والسلطة*، (المانيا- برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠١٧)، ص ٤١-٤٣

ادارة وانتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، وادارة النقل البحري، وادارة السكك الحديدية، وادارة النقل الجوي، والادارة الامنية كانت كلها تدار بشكل احادي، او اشرافي من قبل الدول الغنية القوية الاستعمارية.

ثانياً: مفهوم الدولة الحديث "بعد نهاية حقبة الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠٢٤".

مفهوم الدولة الحديث، والمعاصر قانونياً لم يتغير، لكن مضمونهما المادي، والاعتباري تغير بشكل أثر عليها من خلال تأثيره البالغ على مدلول السيادة، فالدولة الحديثة تستند في تنظيمها ومهامها على عنصر الحداثة وهو العنصر التقني الذي يُعد استمرار لعصر التنوير الذي انتج الدولة القومية الحديثة بعد القرن الخامس عشر، والذي استند على مفاهيم التقدم، والارتقاء الانساني، والقدرة اللامتناهية للجنس البشري، والشرعية عبر مشاركة وتأييد المجتمع لحكوماتها، والسيادة التي تضمن هذه الشرعية، وهي تجربة بدأت في اوربا وانتشرت في بقية قارات العالم الاخرى[١].

خصائص المفهوم الحديث للدولة .

البعد الاجتماعي في تعزيز وحماية الدولة تعزز في ظل بناء الدولة الحديثة بعد الثورة التكنولوجية الهائلة **بعد نهاية حقبة الحرب الباردة** والتي ادت الى تحولات مهمة في مضامين نشاطات الاتصالات والمعلومات، ومضامين الانتاج والاستهلاك، والتوظيف، واحدث تطوراً هائلاً في عمل الانظمة الصحية، والتعليمية، والامنية، والاقتصادية، والبيئة، والسياسية، والدبلوماسية، والاعلامية، ويمكن الاستدلال عن ذلك من خلال دراسة وتحليل خصائص الدولة الحديثة بعد نهاية حقبة الحرب الباردة.

أ- اكثرية الدول الحديثة تمثل الدولة الايجابية، بمعنى انها كيان اكثر نفعاً للأفراد والجماعات، كيان تم انتاجه من قبل المجتمع، وهو الاقرب لنظرية التطور الحضاري للمجتمعات في تأسيس دولها، التي يجب ان تخدم قيمهِ، واهدافهِ، ومصالحهِ، وهنا يكمن معنى البعد السيسيولوجي لسيادة الدول، ومعنى الشرعية الحقيقية لنظامها السياسي عندما يحقق اعلى نسبة من الرضاء الشعبي العام[٢].

ب- اكثرية الدول الحديثة بعد نهاية حقبة الحرب الباردة تبنت عملية بناء الدولة – state Building والسعي لضمان حقوق وحريات الانسان لكي يتحرر من القيود المادية،

(١) وائل ب. حلاق، *الدولة المستحيلة: الاسلام والسياسة ومأزق الحداثة الاخلاقي*، ترجمة عمرو عثمان، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ٥٣.
(٢) للمزيد انظر: عبد الله العروي، *مفهوم الدولة*، (لبنان- بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١١)، ط٩ ، ص ١٤-١٥.

والاعتبارية من اجل ان يشارك بفاعلية في تسريع عملية التنمية الوطنية، وتحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي، وتخلص الدولة من الاعتمادية على الغير التي تلثم سيادتها، بهذا المعنى جاء تعريف الفيلسوف الاقتصادي والسياسي فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama للدول الحديثة " انها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني ان بناء الدولة هو النقيض لتحجيم وتقليص قدراتها"[١]، فالتحجيم والتقليص لقدرات الدولة يعني الضعف، ويعني ارتهان سيادتها بيد قوى دولية اخرى اقوى منها.

ت- اكثرية الدول الحديثة اتجهت صوب التنمية المستدامة، ومفهوم التنمية المستدامة هي القدرة على الاستمرار بالتنمية البشرية والاقتصادية مع المحافظة على توازن الموارد وتلبية الحاجات، والتأكيد على وجود قدرات لضمان حاجات الاجيال القادة، فهي تنمية تهدف الى تحسين مستوى ونوع حياة الافراد والجماعات وزيادة القدرة على الاكتفاء الذاتي نحو التكامل مع اقتصاديات الدول المتقدمة، والعمل معها على صيانة وحماية البيئة، والسعي لبناء سلام مستقر طويل الامد[٢].

ث- الدول الحديثة الناجحة وظفت قدراتها التكنولوجية في الحكم الرشيد من خلال امتلاك الكم الهائل وغير المسبوق من المعرفة والمعلومات والتطور التكنولوجي في تأسيس الحكومات الالكترونية، والحوكمة الرقمية[٣]؛ في اطار نظرية النظم الادارية العملية المؤسساتية بإرادة حرة مستقلة لضمان تفاعلها، وتكاملها المؤثر والدائم مع اعضاء المجتمع الدولي المكون من الدول والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني بكثافة وباعتمادية متبادلة في جميع المضامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والبيئية، واعتماد نظرية النظم **لا يمكنها** ان تحقق نتائج ايجابية في ظل ارتهان سيادة الدولة بسياسات اجنبية، على سبيل المثال عملية تنويع الانتاج الزراعي والحيواني كماً ونوعاً يحقق الاكتفاء الذاتي ويدعم سيادة الدولة، ويقلل من اعتمادها على غيرها " تحقيق الامن الغذائي" وان العمل عكس ذلك بضغط دولي او اقليمي بهدف استنزاف الموارد المالية لدولة ما بالرغم من كونه عمل ينتهك سيادة الدولة لكنه يدمر نظرية العمل نظرية النظم التي تعمل بموجبها الانظمة

(١) فرانسيس فوكوياما، *بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين*، ترجمة مجاب الامام، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٠.

(2) Klarin T, The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues, Zagreb International Review of Economics&Business,2018,p69.

(٣) انظر: وائل ب. حلاق، الدولة المستحيلة، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٢.

الحديثة الاقتصادية، والتجارية، والتعليمية، والصحية ... الخ وبالتالي ينهار النظام العام للدولة[١].

ج- اكثرية الدول الحديثة اتجهت صوب الديمقراطية والاقتصاد الحر تحديداً بعد نهاية حقبة الحرب الباردة ١٩٩٠، وانحسرت الدولة الدينية في عدد محدود جدا لأنها لم تتبنى المفهوم المعاصر لسيادة الشعب على الدولة، وفضلت تبني قوانين لم يشارك افراد المجتمع في صياغتها وتشريعها، ورهنت سيادة الدولة بقوى غيبية اختلفت المذاهب على تفسير تشريعاتها محلياً، وتفويض الهي مختلف عليه من قبل من قبل شعوب العالم؛ وقيام الدولة القومية بإرادة مجتمعية في مناطق عديدة من العالم على حساب انهيار سيطرة الكنائس، والمرجعيات الدينية الاخرى عليها، ووجود دولة الفاتيكان بدون ارض وطنية دليل على ذلك[٢].

ح- الدول الحديثة ملتزمة بالمفهوم القانوني والسياسي للسيادة، وبالتشريعات الدستورية المحلية، والفصل بين السلطات، والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية.

لكن هناك نقطة اجمع عليها جميع الباحثون بشؤون الدولة الحديثة انها مارست التدمير المتواصل للطبيعة
" تصديع النظام البيئي العالمي".
يمكننا القول ان مفهوم الدولة المعاصر والحديث متلازم مع المدلول القانوني والسياسي للسيادة.

ثالثاً: المفهوم المعاصر للسيادة.

مفهوم سيادة الدولة في سياقه التاريخي نظرياً، وقانونياً ثابت، ولكن المتغير هو الجانب العملي التطبيقي لها في ظل متغيرات النظام الدولي، ونوع وحجم قوة الدولة، ومكانتها العالمية، فهو يُعد العامل الجامع لجميع النظريات المتعلقة بنشأة الدول، والمفهوم التقليدي، والحديث للسيادة هما انعكاساً لمفهوم الدول المعاصرة، والحديثة، لترابط الجزء مع الكل، فالسيادة هي ركن من اركان الدولة.

(١) النظام العام هو المنظومة القانونية والقيمية الواجب توفرها والعمل بها لكي يتسنى لجميع المواطنين التمتع بحرياتهم وحقوقهم وضمان مستقبلهم، انظر: ١- د. سلطان عبد الله محمود، "الدفع بالنظام العام واثره"، *مجلة الرافدين للحقوق، بغداد*، المجلد ١٢، العدد ٤٣، (٢٠١٠): ص ٨٥.
٢- القاموس العملي للقانون الانساني، "النظام العام"، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٢٥، الرابط:
/https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/nzm-mw
(٢) عبد العروي، المصدر السابق ، ص ٤٠.

المفهوم المعاصر للسيادة ١٩١٨-١٩٩٠.

السيادة لغويا من مفردة سَود ، فيقال فلان سيد قومه، ويطلق السيد على المالك الشريف الكريم الفاضل ، وفي حديث الرسول محمد "ص" قال(انا سيد الناس يوم القيامة)[١].

اصطلاحاً او وفق المعيار الشكلي السيادة هي السلطة العليا التي لا وجود لسلطة اخرى توازيها في الدولة، انها وصف للدولة بان تكون حرة التصرف على اقليمها وعلى ما يوجد فوقه وما فيه[٢]، ومفهوم السيادة ومدلولاته في سياقها التاريخي تغير وفق العقائد السائدة عند شعوب العالم، فكان المدلول في النظرية الثيوقراطية تربطه مع مفهوم الدولة التي تم انشائها بأمر رباني، وهي مقدسة لا يمكن الماس بها، او التنازل عنها، وتبدل المفهوم الى سيادة الحاكم من البشر، الذي فوضتهُ الالهة، فأوامره لا تقبل الرفض، او النقد، فهي تسود على الجميع لأنها من الحاكم الذي يحمل خصائص الالوهية، انهارت هذه النظرية بفعل التطور الحضاري للبشر في عصر التنوير ونشوء الدول القومية وحلت محلها نظرية سيادة الامة على اعتبار ان السيادة في الدولة لا ترجع الى افراد او حكام لخصائهم الذاتية، او لتفويضهم من قبل مراجع دينية، وانما السيادة للامة جميعها، تمثلها الدولة التي لا تملك الحق في التنازل عنها، او تجزئتها، فهي وحدة واحدة، فهي تتجاوز الوجود الحالي للمواطنين، وانما تشمل جميع اجيال الامة القادمة[٣]، ورتبت هذه النظرية الاخذ بمبدأ التمثيل البرلماني النيابي، وهذه النظرية لم تصمد امام انتقادات المفكرون الدستوريون والسياسيون بعد ان اتسعت مساحات ومخاطر الانتهاكات بحقوق وحريات الافراد تحت ذريعة انها ذائبة في سيادة الامة، فلا جدوى من السيادة ان لم تضمن حقوق الافراد في العمل والعيش الكريم والآمن، وفي التعليم، والرعاية الصحية، وفي بناء اسرة تحظى بسكن لائق، وضمان واجتماعي، لذلك تبنت معظم الدول الحديثة نظرية سيادة الشعب التي ارجعت مفهوم السيادة الى مشاركة جميع المواطنين فيها، فمفهوم سيادة الشعب ينظر الى الافراد بذواتهم وتجعل السيادة شركة بينهم، وعبر عن هذا المعنى ذكر جان جاك روسو في كتابة الشهير العقد الاجتماعي فذكر(لو افترضنا ان الدولة تتكون من ١٠ ألاف مواطن فإن كل مواطن يملك جزء من العشرة الاف)، هنا برزت اشكالية تحديد من هو المواطن المشمول بالمشاركة في حماية السيادة، وهذه النظرية رتبت وجود حقوق سياسية للمواطن منها حق المشاركة والترشيح في الانتخابات،

(١) انظر: ١- مختار الصحاح مادة " سود". ٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٣/٦٦.
(٢) د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسات القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥-١٧٦.
(٣) د. عوض الليمون، *الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري*، (الاردن-عمان: دار وائل للنشر، ٢٠١٦)، ص ٥٠-٥١.

حق ابداء الرأي، حق انشاء الجمعيات والاحزاب السياسية، ناهيك عن حقوقه الاخرى الشخصية والمدنية والاقتصادية[١].

اهم خصائص المفهوم المعاصر للسيادة.

أ- المفهوم المعاصر للسيادة هو انها ركن اساسي للدولة، وهي شرط اساسي لوجود القانون الدولي العام، والخاص، وفي هذا السياق ذكر هيرمان هيلر Hermann Heller " ان القانون الدولي بدون دول ذات سيادة يُعد مستحيلا من الناحية المفاهيمية، وان الدول ذات سيادة شرط اساسي لوجوده"[٢]، وان اشكالية المفهوم المعاصر، والحديث للسيادة يكمن في تطبيق القانون الدولي نفسه، فلا وجود لتطبيقه بشكل عادل يضمن سيادة الدول الصغيرة، والضعيفة بسبب عدم وجود لحكومة عالمية منتخبة تطبق القانون الدولي بدون انتقائية.

ب- المفهوم المعاصر للسيادة يضع حدود فاصلة ما بين ما هو شأن داخلي، وما هو شأن خارجي، وكان ذلك واضح بشكل جلي في حقبة القرن العشرين بغض النظر عما تخلل هذا القرن من مفاهيم الاحتلال، والوصاية، والانتداب، والحماية التي تنتهك مفهوم سيادة الدول نظرياً.

ت- المفهوم المعاصر للسيادة كان مرادف لمفهوم حق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير بعد نهاية الحرب العالمية الاولى، وفق مقررات مؤتمر السلام في فرساي عام ١٩١٩.

ث- مفهوم السيادة المعاصر ذاب في اطار القطبين المهيمنين على ادارة السلطة العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٥٠-١٩٩٠ القطب الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، والقطب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، فاصبح مستقبل الدول الصغيرة، والضعيفة بكل مقوماتها ارضاً، وشعباً وسيادة مرهونة بنتائج الصراع الكوني الشامل بين القطبين فذابت سيادة الدول في تحالفاتها الاستراتيجية في اطار القطبين، بالرغم من وجود منظمات دولية كهيئة الامم المتحدة، وحركة عدم الانحياز تدافع عن مفهوم السيادة كما ورد في نصوص مواد عصبة الامم لعام ١٩٢٠، والفقرة الاولى من المادة ٢ من ميثاق هيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥[٣]، وقد استندت محكمة العدل الدولية في حكمها في قضية مضيق كورفو عام ١٩٤٩ على هذه المادة فجاء النص المتعلق بسيادة الدول في حكمها " السيادة بحكم

(١) المصدر نفسه، ص ٥٥-٥٦.

(2) See More; Hermann Heller, The Sovereignty of the state and the problem of International Law, oxford academic, march 2019, https://academic.oup.com/book/34917/chapter-abstract/298503855?redirectedFrom=fulltext

(٣) الفقرة الاولى من المادة ٢، من ميثاق الامم المتحدة اكدت على ضرورة الالتزام .

الضرورة هي ولاية الدولة في حدود اقليمها ولاية انفرادية مطلقة، وان احترام السيادة الاقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد اساساً جوهرياً من اسس العلاقات الدولية"[١]. الا ان هذا الدفاع سقط بفعل هيمنة القطبين خلال حقبة الحرب الباردة على تطبيقات جميع قرارات هيئة الامم المتحدة، واصابتها بالشلل.

رابعاً: المفهوم الحديث للسيادة ١٩٩١-٢٠٢٤.

المعيار الموضوعي للمفهوم الحديث للسيادة تعرض للتغير عملياً وفق متغيرات النظام الدولي، والمجتمع الدولي، وغياب تحديد الفصل ما هو شأن داخلي، وما هو شأن خارجي مع بداية القرن الحادي والعشرين كان بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات التي افرزت تواصل انشطة الافراد والجماعات من جنسيات مختلفة خارج علم وارادة الدول، والسبب الاخر بروز ادوار مؤثرة للفاعليين من غير الدول من المنظمات الدولية والاقليمية، والشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات غير الحكومية، والاقاليم الفاعلة في الدول الاتحادية الفدرالية، واحزاب ورموز اجتماعية، حيث بدأت حدود السيادة الوطنية تضيق شيئاً فشيئاً بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة ١٩٩٠ مع انتشار تطبيقات العولمة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

اهم خصائص المفهوم الحديث للسيادة.

أ- تجاذب المفهوم بين النظريات الواقعية، التي تؤكد افتراضاتها على ان القوة والمصالح الوطنية هما محركان تفاعلات العلاقات الدولية، وتوازن القوى هو ضمان الاستقرار فيها[٢]، ونظريات الليبرالية الديمقراطية التي تدعي ان قوة القانون هي التي تنظم العلاقات الدولي، ويجب ان يعتمد هذا التنظيم على اتحاد ديمقراطيات العالم[٣]، فالقانون الدولي شانه شأن النظام الدولي يتأثر في تطبيقات نصوصه كثيرا عندما تكون المرجعية السياسية في دول معينة تؤمن بالنظريات الواقعية، بشقيها القديم والحديث، او بتطبيقات النظرية ليبرالية الديمقراطية عند دول اخرى، على سبيل المثال دول الاتحاد الاوربي دخلت في اتحاد رتب تمثيل جماعي لها في البيئة الخارجية الدولية وفق النظرية الليبرالية الديمقراطية التي تدعو لتوحد ديمقراطيات العالم، وبناء قوة قانونية دولية تفرض تطبيق القانون الدولي العام، والخاص، والانساني، لكن

(١) انظر: ١- د. عز الدين مسعود ، "خاصية سيادة الدول"، *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد ٦ ، العدد ١، (لسنة ٢٠٢١): ص ٦٨٥.

٢- د. ابراهيم محمد العناني، *التنظيم الدولي: النظرية العامة*، (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨٢)، ص ٢-٣.

(٢) تيم دان وميلينا كوركي، *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، (قطر-الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص ٢١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٥.

هذا لا يعني ان سيادة هذه الدول تعرضت للتجزئة، لأنها دخلت الاتحاد بمحض ارادتها، ويمكنها الخروج منه بمحض ارادتها، دون التنازل عن سيادتها، ومصالحها ، وامنها القومي كما فعلت بريطانيا عام ٢٠١٦ ، لكن اشكالية السيادة حالياً تمكن مع الدول الصغيرة، والضعيفة في عدم تطابق المفهوم النظري والقانوني لسيادتها مع الواقع العملي لها في حالات الصراعات الدولية بين الدول القوية من جهة، وبين الدول القومية والضعيفة والهشة من جهة اخرى، او بين الدول القوية فيما بينها بهدف الهيمنة على دول اخرى ضعيفة[١].

ب- بروز مفاهيم سياسية دولية تنتهك سيادة الدول، مثل مفهوم " محور الشر"، ومفهوم الحرب الاستباقية "الوقائية"، ومفهوم "التدخل الانساني" ؛ ان الحرب الاستباقية ، او التدخل الانساني، لا يمكن اعتمادهما دون وجود اجماع دولي داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرار تفويض من مجلس الامن الدولي، وتأييد كبير من قبل المجتمع الدولي المعبر عنه بالرأي الدولي الحر، مع مراعاة ما جاء في المادة ٥١ ، والفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة المتعلقة بحق الدول في الدفاع عن نفسها لحماية سيادتها ومصالحها[٢]، لذلك اضحت مسألة المحافظة على السيادة وحمايتها وفق المفهوم الحديث وتحديداً مع بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين ولغاية اليوم تتحدد بما تملكه الدول من حجم ونوع الاقتدار لحمايتها.

ب- معادلة توازن حماية السيادة مع حجم ونوع القوة الشاملة للدول التي ترتب الاقتدار في حماية السيادة، والمحافظة عليها، ينطلق مسارها الاول من اطارها الاجتماعي " رأس المال الاجتماعي"، لذلك نجد ان معظم دساتير الدول التي تخطط لبناء القوة الشاملة الفعلة تتضمن باب مخصص (الحقوق والحريات للمواطنين) ، فغياب هذه الضمانات مع وجود انتهاكات لها تم وصفها من قبل هيئات الامم المتحدة(اهانة السيادة)[٣]. والمسار الثاني ينطلق من **بناء** عناصر القوة المادية التي يتضح دورها الفاعل، او الهش في صور واشكال الصراع والحرب

---

(1) See More; Samantha Besson, Sovereignty in Conflict, HAL Open Science, European online papers, 2020, p2-3.

(٢) انظر: ١- د. محمد حسن احمد، "الحرب الاستباقية بين الدفاع الشرعي والاعتداء على السيادة"، *جامعة الازهر، مجلة كلية الشريعة والقانون، فرع اسيوط*، المجلد ٣٤، العدد ١ كانون الثاني/يناير، (٢٠٢٢): ص ٧٣٥.

٢- اهم القرارات التي اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فيها تحريم اللجوء للقوة : القرار ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠، والقرار ٢١٣١ لعام ١٩٩٥، والقرار A/RES/٣٣/٣٧، للمزيد انظر الرابط: http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs ar.asp.

(3) Robin Cuittard, National Sovereignty VS Human Rights, Amnesty International, 6 November 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2014/11/national-sovereignty-vs-human-rights/?utm_sourc

بين الدول، او التنافس وحتى التعاون فيما بينها من اجل حماية الامن القومي للدولة، بمعنى حماية السيادة من القوى الاجنبية ترتبط وتقترن بقوة الدولة وهيبتها بالنسبة للدول الاخرى[١]. فلا سيادة لدولة قوتها الاقتصادية معدومة، عاجزة عن اشباع ، او تلبية حاجات شعبها الاساسية، وحاجاتها الامنية والادارية، وتعتمد في اداء هذه المهام على قوة دولية اجنبية، فكلما زادت نسبة الاعتمادية لدولة ما على غيرها من الدول زادت معها نسبة انتهاكات السيادة، والعكس صحيح، فمعيار الدول الفاشلة، والهشة في العالم هو غياب قوتها الاقتصادية والعسكرية والعلمية والمؤسساتية الامر الذي يرتب عدم القدرة على تلبية حاجات مواطنيها، واعتمادها على غيرها من الدول لحمايتها بشكل يفقدها عملياً السيادة، والشرعية معاً[٢].

II. المبحث الثاني

السيادة في ظل متغيرات النظام الدولي، والمجتمع الدولي ١٩٩١-٢٠٢٤

ان النظام الدولي هو مجموعة مبادئ، وقواعد تصنعها القوى العظمى في العالم سواء كانت هذه القوى دول منفردة او متحالفة ، تتميز بالتفوق الشامل للقوة المؤثرة ، فإن ثبات، وبقاء النظام وقواعده مرهونة بثبات تميز هذه القوى بقوتها الشاملة المؤثرة، مكونات النظام تشمل دول، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، وشركات عملاقة عابرة للجنسية، وفواعل غير دوليين اخرين كالأحزاب والمنظمات السياسية، والرموز الاجتماعية العابرة للقومية، تتخذ قمة النظام الدولي اشكال عديدة وفق حجم ونوع وعدد القوى الدولية العظمى المتنافسة على ادارة السلطة العالمية، فقد يكون احادي القطب، او ثنائي القطبية، او متعدد الاقطاب، وفق نظريات توازن القوى الدولية، وتوازن تهديداتها، وتوازن مصالحها[٣].

اولاً: ظاهرة الاستقطاب، وتجزئة السيادة في النظام الدولي.

من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التكتلات الاقتصادية او السياسية او الامنية الكبرى، التي تجزء سيادة الدول الصغيرة والضعيفة والفقيرة لصالح تدعيم مكانة وسيادة الدول الكبرى القوية والغنية ، في ظل الاستقطاب الدولي لم تعد الدولة مرتكزاً

(١) د. احمد مشعان نجم، "مكانة الدولة وعلاقاتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة الانبار – كلية القانون والعلوم السياسية*، العدد ٥٣، (لسنة ٢٠١٧): ص ٢١٩.

(٢) انظر: ١- د. ابراهيم عرفات، *محور الشر في القرن الحادي والعشرين: الدول الهشة والسيولة النقدية*، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣)، ص ٤-٦.

٢- د. سيد غنيم ، *الدولة الفاشلة، ومؤشرات الدولة الهشة*، معهد شؤون الامن العالمي ، تاريخ النشر ١٦ شباط/ فبرير ٢٠٢١، الرابط:
https://igsda.org/

(٣) ينظر : وليد عبد الحي ، *التحولات الدولية المعاصرة* ، (الاردن – عمان دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢)، ص ٧-٨.

أساسياً في رسم تصورات المستقبل بشكل يدعم سيادتها وتأسيس نظام دولي يلتزم ويحترم المواثيق الدولية التي تدعم سيادة الدول بشكل متساوي، لكي تساهم هي الاخرى في المحافظة على النظام الدولي الحالي بقوة وفاعلية، فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً لحماية سيادتها ومصالحها إلاّ من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوربية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية في الاتحاد الاوربي في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ومجموعة الدول السبعة، ومنظمات العولمة الاقتصادية التي تنسق النشاطات الاقتصادية الاوربية مع دول امريكا الشمالية " NAFTA نافتا"، والجنوبية من خلال منظمة الدول الامريكية OAS، ناهيك عن حلف شمال الاطلسي العسكري، وسعت وروسيا الاتحادية والصين في تعزيز مكانتها المؤثرة في العالم عبر منظمة الدول المستقلة التي تضم روسيا الاتحادية والجمهوريات التي كانت منضوية في اطار الاتحاد السوفيتي السابق ، ومجموعة دول بريكس التي تضم تجمع دولي من روسيا الاتحادية والصين والهند وافريقيا الجنوبية والبرازيل[1]، ومنظمة شنغهاي للتعاون الامني والاقتصادي SCO التي تأسست عام ٢٠٠١ وتضم الصين وروسيا وحلفائهم الاقليميون مثل قير غستان، وطاجيكستان، واوزبكستان، وكوريا الشمالية وفيتنام، لكننا نجد تفاعلات العلاقات الدولية فترة النظام الدولي الاحادي القطب ١٩٩-٢٠٢٤ لم ترسم حدود فاصلة لاستقطاب دولي مقسم الى اقطاب، فهناك تداخل لنشاطات الدول تارة مع هذه القوة الدولية الكبرى، وتارة مع قوة دولية كبرى اخرى، لذلك يرى بعض المحللين أن السنوات القادمة وتحديدا خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستعيد الى الواجهة عدد من المتنافسين العالميين المتنمرين الصغار كالهند واليابان والبرازيل الى الساحة الدولية، وتوسع دور وعودة الصين وروسيا في تفاعلات السياسة الدولية، كدول متحدية لمكانة القطب الامريكي الاحادي في النظام الدولي، بمعنى ان ظاهرة الاستقطاب سوف تتغير، وقبل استقرارها سوف تشهد فوضى واضطراب في تشكيل المحاور، والاحلاف، وتغير مواقف الدول خارج ارادتها الحرة المستقلة، وهو ما سيحول النظام الى فوضى دولية لا علاقة لها بالنظام الدولي الاحادي، وغير تعددي لان التعددية لم تستقر لان القوى الدولية العظمى التي تدير الصراع على انتزاع المكانة الاولى في ادارة السلطة العالمية والمتمثلة بالتحالف الصيني الروسي مع حلفائهم الدوليين وغير الدوليين ضد التحالف الامريكي الاوربي وحلفائهم الدوليين وغير الدوليين والذي تم الافصاح عنه بشكل فاعل بعد الحرب الروسية الاوكرانية عام ٢٠٢٢ ، وان هذه القوى العظمى لم تتفق بعد على قواعد، ومبادئ ملزمة للقوى الكبرى في تنظيم العلاقات الدولية في النظام الدولي الجديد،

(١) انضمت اليها دول اخرى لغاية عام ٢٠٢٣ هي : الأرجنتين وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، ونالت العضوية الكاملة ، انظر: تقرير اخباري مصور بعنوان " بعد انضمام ٦ دول جديدة كيف سيصبح اقتصاد بريكس؟، تاريخ النشر ٢٠٢٣/٨/٢٤، الرابط: https://www.skynewsarabia.com/business/1647699-

وغياب نظام دولي مستقر يرتب تهديد، وعدوان متواصل من قبل الدول الاقوى نحو الدول الاضعف، وهذه ظاهرة حقيقية لازمت تاريخ العلاقات الدولية منذ نشوء الدولة لقومية في القرن الخامس عشر لغاية اليوم[١] ، التي لا تملك حرية القرار السياسي لأنها في اشكالية غياب القوة الوطنية الكافية لحماية سيادتها، وعدم وجود تحالف استراتيجي دائم مع قوة عظمى تحمي هذه السيادة ولو عبر الاعتمادية التي تلثم جزء منها، على سبيل المثال نجد ان حلفاء روسيا والصين باكستان، واذربيجان، وجنوب افريقيا صوتوا عام ٢٠١٢ مع مشروع قرار حول القضية السورية عارضته كل من الصين وروسيا[٢]، كما ان المحلين يؤشرون خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي بدوافع مصلحية قومية لحماية اقتصادها وتجارتها في خانة غياب الاستقطاب الدولي الفاعل، في المقابل نجد ان صادرات الصين لروسيا الاتحادية عام ٢٠٢٣ بلغت ٥٢-٩٠ مليار دولار، وصادرات روسيا الى الصين في نفس العام بلغت ١٠٦ مليار، وهما حلفاء ضد الولايات المتحدة، لكننا نجد ان حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة في نفس العام بلغت اكثر من ٦٠٠ مليار دولار، فالصادرات الصينية الى الولايات المتحدة بلغت فيها اكثر من ٤١٣ مليار دولار، في حين بلغت صادرات الولايات المتحدة للصين اكثر من ١٣٥ مليار[٣]، كما ان زيارة رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي الى الولايات المتحدة يونيو ٢٠٢٣ من اجل تطوير العلاقات الامريكية الهندية اثار حفيظة روسيا والصين حلفاء الهند في مجموعة دول بريكس الاقتصادية، وفي منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي والامني [٤]، وهذا يؤشر ان الاستقطاب الى مستوى القطبية في ادارة نظام دولي جديد لم يكتمل بعد، لذلك نجد من يقول ان الاستقطاب الحالي سوف يجعل النظام الدولي الجديد أقرب الى التعددية القطبية الفضفاضة منه الى المحكمة ، حيث سيبدو نظام التعددية القطبية فيه على شكل تحالفات بدلا من تكتلات، وفي مقال للكاتب "دانيال دريزنر" تحت عنوان "ما بعد النظام العالمي الجديد" أو "جديد النظام العالمي الجديد The New World Order " والذي نشرته مجلة Foreign affairs ٢٠٠٦، حيث يوضح أن المعطيات التي

(1) See more: Stephen M. Walt, who's" A fraud of a balance of power? DECEMBER 8, 2017, p8. https://foreignpolicy.com/2017/12/08/whos-afraid-of-a-balance-of-power/

(٢) انظر: التصويت في مجلس الامن على مسودة مشروع قرار حول الازمة السورية عام ٢٠١٢، انظر: منير شفيق، استقطاب دولي جديد: الموقف منه، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، ٢٩ فبراير ٢٠١٢، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/201222974636801795.html

(٣) انظر: ١- د. سحر عبد الحميد البرجيني، *الصين والولايات المتحدة هل ان الاوان للانفصال بينهما*، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل ٢٠٢٤)، ص ٣-٤.

٢- تقرير اخباري احصائي مصور بعنوان " ارتفاع تجارة الصين مع روسيا خلافا للولايات المتحدة" تاريخ النشر ٢٠٢٣/١١/٧، الرابط: https://arabic.rt.com/business/1510299

(٤) عمر طاشبينار، "مودي في واشنطن العلاقات الهندية الامريكية و عقدة الحرية القوية في الهند"، مركز الامارات للسياسات، تاريخ النشر ٢٥ يونيو ٢٠٢٣، https://epc.ae/ar/details/brief/modi-fi-washintun

فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن لأمريكا غض الطرف عنها، وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية، لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، غير أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تأسيس جديد لنظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء هذه القوى الصاعدة، وخاصة العملاقين الصيني والهندي[١].

يمكنا القول ان الدول الصغيرة والضعيفة الهشة في ظل المتغيرات المتواصلة وبحقب زمنية غير محددة في هيكلية النظام الدولي حيث ترتقي دول الى قمة النظام الدولي، وتهبط اخرى عن القمة، او ترتب تحالفات دولية ارتقاءها الى قمة النظام الدولي على حساب تراجع هيمنة ونفوذ تحالف دولي اخر تواجه الخيارات الصعبة، وهي:

١- لا يمكنها ان تنعزل عن التحالفات الدولية التي تنحاز لهذا الطرف او غيرة ممن يتنافسون على المكانة الاولى في قمة النظام الدولي.

٢- ان فاز التحالف الدولي الذي اختارت الدولة الصغيرة والضعيفة الانضمام اليه في عملية التنافس او الصراع على المكانة الاكثر اهمية، وتأثير في النظام الدولي فهي قد خسرت حرية قراراتها وحماية سيادتها واصبحت تابعة لتوجيهات قيادة هذا التحالف[٢].

٣- ان انهزم التحالف الدولي الذي اختارت الدولة الصغيرة والضعيفة الانظام اليه في عملية التنافس او الصراع على المكانة الاكثر اهمية، وتأثير في النظام الدولي، فإنها ستقع تحت ضغوطات قيادة التحالف المنتصر في التنافس والصراع على قمة النظام الدولي مما يعرض سيادتها للتجزئة، والانتهاكات المستمرة.

٤-ان انتصار التحالف الدولي الذي اختارته الدولة الصغيرة والضعيفة وان كان يفقدها الكثير من مقومات السيادة الا انه يمنحها بعض المنافع الاقتصادية والسياسية والامنية لا تجدها عند هزيمة هذا التحالف في عملية التنافس والصراع في النظام الدولي.

---

(١) ناصيف حتى يوسف، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الاقليمي العربي"، *المستقبل العربي*، المجلد (١٥)، العدد (١٦٥) نوفمبر، (١٩٩٢): ٢٩-٥٢.

(2) See more; Alex Edelman/Getty Images, How Do Forces Outside Government Influence Policymaking?, May 19, 2023, https://education.cfr.org/learn/reading/how-do-forces-outside-government-influence-policymaking.

لذلك يكون الخيار الاول، وقبل انضمام الدول الصغيرة، والضعيفة الى أي تحالف دولي هو خيار بناء القوة الوطنية التي ترتب لها فرص كثيرة لاحتواء متغيرات النظام الدولي في حالة انتصار، او هزيمة التحالف الذي اختارته هذه الدول من اجل دعم سيادتها بالقدر الممكن(١).

ثانياً: تآكل سيادة الدول في المجتمع الدولي الحديث.

من اهم متغيرات النظام الدولي الاحادي القطب في العقد الاخير من القرن العشرين تجسد في تدهور سلطة الدولة القومية المحلية بشكل اكبر مما كان عليه التدهور في حقبة الحرب الباردة والنظام الدولي ثنائي القطبية عام ١٩٩٠، فقد تضاءل دور هيئة الامم المتحدة في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات الدولية ليحل محلها دور الولايات المتحدة وادواتها من الحلفاء والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإعمار، ومنظمة التجارة العالمية، وبعد نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين تأكلت سيادة الدول بشكل اكبر إثر بروز فاعلين غير دوليين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية منها: الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال، والأسواق التجارية العالمية الكبيرة، والتنظيمات الارهابية العابرة للقوميات ..الخ. لذلك اخذ مفهوم المجتمع الدولي يطغي على مفهوم النظام الدولي للدلالة على ان اعضائه ليس من الدول فقط، فالمجتمع الدولي هو رمز يراد من ذكره بان المعنيين بقضية ما ليسوا فقط من الفاعلين الدوليين المعنيين بالقانون الدولي او الوحدات الاعضاء في منظمة الامم المتحدة، فهناك فاعلين غير دوليين لهم دور وتأثير في تفاعلات العلاقات الدولية (٢)، مثله الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي انان Kofi A. Annan كشاشة سينما كبيرة تعرض افلام وصور عن تفاعل جميع دول وشعوب وثقافات الافراد والجماعات في العالم، فهم جميعاً مستهلكون في نفس النظام الاقتصادي العالمي، وهم جميعاً خاضعين لمؤثرات التكنولوجيا الحديثة، وهم جميعاً يواجهون مخاطر التلوث البيئي، والجرائم الدولية المنظمة، والجرائم الارهابية، فهو ينظر لمفهوم المجتمع الدولي من ناحية المشاركة في حل قضايا التي تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، في اطار الامن والتعاون الجماعي(٣).

---

(١) انظر: : ديفيد س. غومبرت David C. Gompert وهانس بينيديك Hanz Binnendijk، القدرة على الارغام مواجهة الاعداء بدون حرب، مؤسسة راند RAND، سانتا مونيكا-كاليفورنيا ٢٠١٦، ص ٧-٨.

(2) See more; David C. Ellis, On the Possibility of "International Community, JOURNAL ARTICLE, vol,11,No 1, mar.2009,pp1-26.

(3) Kofi A. Annan, What Is the International Community?, Foreign Policy FP, September/October 2002, https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/fp/fp_sepoct02_ank01.html

كذلك رتبت تطبيقات المنظمات العابرة للقومية للعولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية التي رعتها الولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين وفق قواعد الاعتماد الدولي المتبادل Interdependence بحيث لم يعد ينظر الى حدود الدولة التي تمتلك التفويض المطلق والوحيد عليها بأنها ليس كحاجز او عائق قانوني دولي وانما ينظر اليها كمدخل لسياسات ومشاريع العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية في ترابط Linkage Politics تقودها الولايات المتحدة والشركات الاقتصادية العملاقة المتعددة الجنسية المتناغمة مع سياساتها الدولية، وما يزيد من تأثير العولمة بكل مضامينها في تآكل سيادة الدول انها جاءت متزامنة مع تحول العالم من نسق النظام الدولي الثنائي القطبية الى نسق النظام الدولي الاحادي بقيادة الولايات المتحدة(١).

ان تأكل سيادة الدول جاء بفعل سياسات المنظمات الدولية، والاقليمية، التي اعطت لنفسها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مسوغ الدوافع الانسانية والامنية والبيئة، او مكافحة الاوبة والامراض الفتاكة والتي تنتقل بشكل سريع وخطير ما بين مجتمعات ودول العالم " كجائحة كوفيد ١٩" فقد كانت هذه المنظمات في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أي ان قراراتها من موافقة الدول الاعضاء فيها، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها، كما هو حال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإعمار، ومؤسسات هيئة الامم المتحدة " اضافة لمجلس الامن مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو واليونيسف"، كذلك جاء التدخل غير المباشر للشركات العملاقة المتعددة الجنسية التي تنوعت صناعتها، وفروع استثماراتها في معظم دول العالم، كعامل اخر يلثم سيادة هذه الدول، والدراسات المعنية بتحديد خصائص الشركات المتعددة الجنسيات الاكثر تأثيراً في السياسة الدولية هي تلك الشركات التي يكون اعضاءها من الدول لا يقل عددهم عن ٢٠ دولة، ولها استثمارات عابرة البحار لا تقل عن ١٠ مليارات، وتستطيع نقل انتاجها الى معظم دول العالم، وتوظف موظفين دوليين بأعداد كبيرة، على سبيل المثال الموظفين في شركة ابل ١١٠ ألاف موظف، وفي شركة تويوتا ٣٤٠ ألاف موظف، وقدرت التقارير الدولية الرسمية اعداد الشركات المتعددة الجنسية ضمن هذه المواصفات بنحو ٥٠٠ شركة مقرات معظمها في دول الاتحاد الاوربي، والولايات المتحدة، واليابان، والصين ثروتها ٢٠ تريليون دولار أي اكثر من ٨٠% من الانتاج العالمي لجميع دول العالم، وتستأثر بحوالي ٨٥% من التجارة العالمية، وبسبب التوسع الافقي والعامودي لنشاطات هذه الشركات في

(١) انظر: د. ممدوح محمود منصور، *العولمة دراسة في المفهوم والنطاق والابعاد*، (الاسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٣)، ص ٤٤-٤٥.

معظم دول العالم بلغ مجموع مبيعاتها وارباحها نسبة ٣٥% من اجمالي المبيعات والارباح العالمية حتى عام ٢٠٢٢[١].

تعاظم تأثير الشركات المتعددة الجنسية على تفاعلات السياسية الدولية بشكل ملحوظ بعد ان نوعت نشاطاتها فعلى سبيل المثال شركة مسيوبيشي لها فراع لصناعة السيارات، والصناعات الكيميائية، والصناعات الثقيلة، والنشاطات المالية والمصرفية، ونشاطات اعلامية دولية، وشركة I.B.M التي تسيطر على ثلث مبيعات الحواسيب في العالم تطور عملها نحو التطبيقات التكنولوجية للذكاء الصناعي، وشركات الخوات السبع البترولية العالمية التي تحتكر ثلث الانتاج النفطي العالمي نوعت انتاجها ومبيعات من النفط والغاز الى جميع انواع المنتوجات البتروكيماوية، وشركة تويوتا التي طورت انتاجها الى سيارات تعمل بدون سائق[٢]، وتتجسد عملية انتهاك سيادة الدول بأكبر صورها عندما تتفق هذه الشركات فيما بينها على سياسات اقتصادية محددة في فترة زمنية محددة بهدف جني اكبر المنافع لها بغض النظر عن الاثار السبية على اقتصاديات الدول الصغيرة والضعيفة وحتى المتوسطة، على سبيل المثال تحديد اسعار شراء النفط والغاز والسلع الاستراتيجية الاخرى كالذهب، والحديد الخام، او تحديد اسعار مبيعات السلع الضرورية لحياة المواطنين في دول العالم الفقيرة والضعيفة مثل المنتوجات الحيوانية والزراعية والكيميائية، والاسلحة، او تحديد اسعار النقل والشحن للبضائع عبر البحار وغيرها، سواء تم ذلك عن طريق زيادة او انقاص قيمة هذه الاسعار، ففي حالة الزيادة سوف تنتفع بعض الدول واخرى تتضرر، والعكس صحيح [٣].

III. المبحث الثالث

صناعة السيادة لتعزيز مكانة الدولة في النظام الدولي، والمجتمع الدولي

بعيداً عن المفهوم النظري القانوني للسيادة نجد ان ضمان حمايتها عملياً يتم عبر صناعة القوة الوطنية، بمعنى ان السيادة الحقيقية العملية التي تتطابق مع المفهوم النظري القانوني هي صناعة وطنية خاصة، وصعوبة صناعة قوة وطنية للدول الصغيرة، والضعيفة الهشة ضامنة لحمية السيادة في ظل وجود علاقات دولية تتسم بشكل شبه دائم بالصراع، والحرب، والعدوان مهمة صعبة، لكنها غير مستحيلة.

---

(١) انظر: ١- د. ماهر ملندي، *القانون الدولي الاقتصادي " الشركات المتعددة الجنسيات"*، (دمشق: الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨)، ص١١٨-١١٩.

٢- د. فائق جمعة مزة العبيدي، "تأثير الشركات على الاقتصاد العالمي"، *المجلة العلمية لكلية التربية – جامعة بغداد*، المجلد الاول، العدد ٨ ، (لسنة ٢٠٠٩): ص ٥٠-٥١.

(٢) د. ماهر ملندي، القانون الدولي الاقتصادي، المصدر السابق، ص ١٢١-١٢٢.

(٣) د. ايمان شليحي، *الانتاج الدولي والشركات متعددة الجنسيات، كلية العلوم الاقتصادية*، (الجزائر: جامعة باجي مختار، محاضرات السنة الدراسية ٢٠٢٠-٢٠٢١)، ص ٥-٧.

اولاً: بناء القوة الذاتية مع تبني استراتيجيات التعاون، والتعايش.

هناك دول تتبنى استراتيجيات الصراع والمواجهة لأسباب عديدة منها عقائدية، او سياسية، او اقتصادية، وهناك دول تتبنى استراتيجيات التعاون والتعايش مع دول العالم لأسباب اخرى ، لعل من ابرزها ايمانها بإن القوة الناعمة ، وتعزيز المكانة المؤثرة في المجتمع الدولي تجلب منافع اكثر مما تجلبه استراتيجيات الصراع والمواجهة من خلال استخدامات القوة الخشنة العسكرية، ويتغير وزن الدولة في السياسة الدولية وفق تغير قدرتها على تحويل عناصر القوة المتاحة العسكرية والاقتصادية هذه، الى عناصر القوة الناعمة الثقافية، والاعلامية، والدبلوماسية تحديداً في توظيف القدرات التفاوضية، او التحكيمية في فض المنازعات الدولية ، وعلاقات التعاون والاستثمار[١]، وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سليم، وتحقق نجاحاً غير متوقع، عبر مبدأ استغلال الفرص المتاحة من خلال توظيف عنصر القوة العلمية، او عنصر القوة السياسية، او قوة المعلومات " في التفاوض، او التحكيم، او عنصر القدرة على صناعة تهديد مؤكد يلحق اضرار جسيمة بمصالح، وامن دول قوية[٢]، كما نلاحظ اليوم ان اسرائيل الدولة الصغيرة وظفت قوتها العلمية والمعلوماتية في صناعة تهديد لقوى اقليمية هي بالمعيار التقليدي اقوى، واكبر منها، والحال ينطبق مع دولة قطر الصغيرة، التي تمكنت عبر قوتها الدبلوماسية ان تكون محطة لفض المنازعات الدولية، وبذلك تكون القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة التي ترتبط مع بعضها والبعض الآخر[٣]، فيصنف المختصون مقومات القوة بمادية، واخرى اعتبارية غير مادية يدخل في اطارها البيئة النفسية، والعقائدية للشعوب، وكفاءة وخبرة قادتها، والاعلام، والامن

(١) شيماء عويس، *القوة في العلاقات الدولي: دراسة تأصيلية*، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات – دراسات سياسية، ٢٠١٨)، ص ٥.

(٢) منظمات ارهابية استطاعت ان تصنع تهديد عالمي تطلب مواجهته انشاء تحالف دولي طيلة اكثر من عقدين، وتمكنت جماعة مسلحة من الحوثيين في اليمن من صناعة تهديد لمصالح قوى دولية في فضاء البحر الاحمر، واستطاعت قطر الدولة الصغيرة من لعب ادوار دبلوماسية في الوساطة بين دول عظمى، وتمكنت اسرائيل عبر تحالفات دولية من صناعة تهديد دائم لعشرين دولة عربية، للمزيد انظر:
ديفيد س . غومبرت Dovid C. Gompert واخرون ، القدرة على الارغام، مؤسسة راند RAND سانتا مونيكا-كاليفورنيا ٢٠١٦، ص ٥-٦.

(٣) انظر: تامر كامل الخزرجي، *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات*، ط ١، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٢٧٦.

السيبراني، وشرعية وفاعلية النظام السياسي، فإن علاقات القوة، وما يرتبط بها لا يمكن تجاوزها تحليلياً عن البحث عن موقع الدول في تراتبية التصنيف العالمي[1].

مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ظهر معيار جديد في قياس مكانة الدولة عالمياً من خلال الانطلاق من البيئة الداخلية، المتماسكة، المتطورة التي تستوعب تقنيات التكنولوجيا الحديثة نحو البيئة الخارجية من خلال علاقات متوازنة وفق قاعدة المصالح المشتركة في مضامين سوق المال، والاستثمارات الدولية المشتركة، والحضور الفاعل في النشاطات الفنية والثقافية العملية، والرياضية العالمية، وانتزاع الدرجات المتقدمة في نتائج المنافسات، والسباقات في هذه النشاطات، مثل الدورات الاولمبية، والمهرجات العالمية للإنتاج السينمائي ، والتلفازي، والادبي، والحضور الفاعل في المنتديات الاقتصادية العالمية مثل منتدى دافوس للتنمية الاقتصادية، ففي هذا السياق قدم فريق من الباحثين الاستراتيجيين بقيادة البروفسور ديفيد ريبستين من جامعة WPP الامريكية عام ٢٠٢٤ تصنيف لأقوى ١٠ دول في العالم وفق هذا المعيار في الجدول ادناه:

تسلسل مكانة اول ١٠ دول في العالم لعام ٢٠٢٤

عدد سكان	الناتج المحلي الإجمالي /مارس ٢٠٢٤	اسم الدولة، ومكانتها
339.9 مليون	27.97 تريليون دولار	الولايات المتحدة/الاولى
1.42 مليار	18.56 تريليون دولار	الصين/ الثانية
144 مليون	1.90 تريليون دولار	روسيا/ الثالثة
83.2 مليون	4.70 تريليون دولار	المانيا/ الرابعة
67.7 مليون	3.59 تريليون دولار	المملكة المتحدة/الخامسة
51.7 مليون	1.78تريليون دولار	كوريا الجنوبية/ السادسة

(1) See more, Peter Karsten, Peter D. Howell, "Military Threats: A Systematic Historical Analysis of the Determinants of Success", Military Affairs, Vol. 50, No 4 (1986), pp. 219-221.

64.7 مليون	3.18 تريليون دولار	فرنسا/ السابعة
123.2مليون	4.29 تريليون دولار	اليابان/ الثامنة
36.9 مليون	١.١١ تريليون دولار	المملكة العربية السعودية/ التاسعة
9.51 مليون	536.83مليار دولار	الإمارات العربية المتحدة/ العاشرة

المصدر: تشاتام هاوس -https://www.chathamhouse.org/2024/04/fiscal

من هنا جاءت اهمية متابعة متغيرات عناصر القوة الشاملة للدول، وللمنظمات ليس بهدف التنبؤ حول نتائج الصراعات والحروب فيما بينها، وانما من اجل تدعيم التنبؤ السليم بمستقبل مكانتها في المجتمع الدولي، وتجدر الاشارة هنا ان هذا التسلسل يتغير في ترتيبه عند تحليل انعكاسات كل عنصر من عناصر القوة الشاملة للدول على انظمتها الفرعية المتفاعلة مع مثيلاتها في البيئة الخارجية، فمثلاً تعد سنغافورة من الدول الاوائل في القوة العلمية التكنولوجية في صناعة الرقائق الالكترونية ولكن محصلة قوتها الشاملة في انظمتها الفرعية الاخرى المتفاعلة في البيئة الخارجية تجعلها في مراتب متأخرة مع الدول الاخرى[١].

ان معيار تكامل، وتفاعل جميع عناصر القوة الشاملة للدولة في انتزاع المكانة العالمية التي ترتب المزيد من حماية السيادة، والمصالح هو الافضل، والاسلم؛ وقد اكد هذا المعيار المفكر الامريكي في الدراسات المستقبلية جورج فريدمان، والتي حددها في كتابه ١٠٠ سنة قادمة، وكذلك المفكر الاستراتيجي بول كندي في دراسة استشرافية عرضها في كتابه" الاستعداد للقرن القادم"[٢].

ان تعزيز السيادة من خلال تعزيز تحالفاتها مع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي وفق استراتيجيات التعايش والتعاون والاعتمادية المتبادلة يتم من خلال فهم واقعي دقيق لمتغيرات

(١) انظر تقرير business inside لعام ٢٠٢٣ حول ترتيب اقوى دول العالم ، الذي نشرته US News & World Report في سبتمبر ٢٠٢٣ ، الرابط:
https://www.businessinsider.com/most-powerful-countries-in-the-world-in-2023-ranked-2023-9

(٢) للمزيد من المعلومات ينظر : ١- بول كندي، *الاستعداد للقرن الحادي والعشرين* ، ترجمة محمد عبد الله ، (الاردن – عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣)، ص ٢٢-٢٥.
٢- بول كندي، "تأملات في القرن الامريكي التالي، ترجمة عيسى سمعان"، مجلة الفكر السياسي العدد ٦ لسنة ١٩٩٩، ص ٢٢-٢٥.
٣ - see more: George Friedman, The Next 100 Years, penguinrandomhouse,2010

توازن القوى بين الدول العظمى على الارض؛ ان نظرية توازن القوى كانت ومازالت تعتبر معيار لوجود احتمالية كبيرة في بناء استقرار امني اقليمي ودولي قائم عن غياب القدرة لأي دولة لان تتحكم في ارادات الدول الاخرى، فمفهوم التوازن وفق تعريف سيدني فاي sidney fay " يعني التوازن الحق بين الدول الاعضاء في العائلة الدولية والقادر على منع أي منها من تصبح قوية بما فيه الكفاية في فرض ارادتها على الاخرين"، بهذا السياق وصفه الدكتور ابراهيم ابو خزام " التوازن هو توزيع متعادل او شبه متعادل للقوة والتأثير بين القوى الدولية السياسية"، فهو نظام يفسر اسباب استمرار التعايش بين الحكومات"[١]، وعرفه هانز مورغنثاو في كتابه السياسة بين الامم " كمفهوم للتعبير عن السياسة التي تهدف لإحداث توزيع معين للسلطة " والمقصود هنا السلطة العالمية"[٢]، والتوازن الدولي قائم على حسابات دقيقة وتفصيلية للقوة الاستراتيجية لكل الدول، ووضعها في ميزان القوة الاستراتيجية لتصنيف مكانات الدول في النظام الدولي وفق حجم ونوع تأثيرها المنسجم مع حجم ونوع مكانتها في ميزان القوة الاستراتيجية للدول[٣]، فالقوة في ميزان القوة الاستراتيجية هي تحويل القدرة capability الى قوة فاعلة مؤثرة Effective .

سيادة الدول الصغيرة والضعيفة يتم تعزيزها في المجتمع الدولي من خلال:

أ- تعزيز قوة الدولة وفق استراتيجيات التعاون والتعايش مع الدول الحليفة، والصديقة.

ب- كلما كانت القوة التحالفية للدولة تمتلك التأثير الفاعل في السياسة الدولية كلما كانت حماية سيادتها اكثر ضماناً.

ت- الدولة المعزولة/ والمنبوذة من قبل المجتمع الدولي تكون سيادتها اكثر عرضة للانتهاكات سواء كانت قوية، او ضعيفة. لذلك نجد ان الدول الحديثة اخذت تهتم اكثر في بناء دبلوماسيتها الوقائية، وخبراتها التفاوضية، وإدارتها للازمات المحلية، والاقليمية، والدولية، وإعدادها لقادة الاستراتيجيين، وبالدراسات المستقبلية الاستشرافية التي تطور قوتها التحالفية الدولية بشكل يعزز مكانتها الدولية ويدعم حماية سيادتها.

---

(١) د. احمد مشعان نجم ، "توازن القوى الدولي وتوازن القوى الاقليمي: دراسة نظرية تحليلية"، *مجلة قضايا سياسية* ، العدد ٥١، (لسنة ٢٠١٨): ص ١٥٨.
https://www.iasj.net/iasj/download/6878568ed5bf2ea9

(٢) د. احمد يوسف محمد، "مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية، اكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا"، *مجلة الامن القومي والاستراتيجية*، العدد الاول، السنة الاولى، يناير، (٢٠٢٣): ص ١١٨.

(3) See more; Christopher McClain, Grand strategy: The balance of power, https://www.defensepriorities.org/explainers/grand-strategy/the-balance-of-power https://static1.squarespace.com/static/56a146abb204d5878d6f125a/t/661ea5c3c0f94f0f5bb27f91/1713284547289/ PP 7-11.

الخاتمة

الاستنتاجات.

١- ان المدلول القانوني الدولي والسياسي لمفهوم السيادة، والدولة منذ نشوء الدول القومية المستقلة لم يتعرض لتغيير جوهري من الناحية النظرية.

٢- ان المدلول العملي والتطبيقي لمفهوم السيادة والدولة الذي ينسجم مع المدلول القانوني الدولي والسياسي نجدة في الدول العظمى بشكل كامل، وواضح، وبشكل اقل منه كمالية ووضوح في الدول المتوسطة، وبشكل شبه معدوم في الدول الصغيرة الضعيفة الهشة.

٣- حماية السيادة عند جميع الدول مهما كانت مكانتها في النظام الدولي، والمجتمع الدولي تتم عبر صناعة وطنية خالصة، ولها وسائلها المقتدرة والمتطورة التي تستوعب متغيرات الانظمة الدولية.

التوصيات برؤية مستقبلية قابلة للتحقق.

١- ان السبل الكفيلة بتوفير حماية لسيادة الدول الصغيرة والضعيفة بشكل يحقق الحد المقبول في تحقيق الغايات العليا لمجتمعاتها يتمثل في معالجة اسباب الضعف.

٢- افضل السبل لمعالجة الضعف في الدول الصغيرة الهشة هو صناعة القوة الوطنية.

٣- يجب ان تنطلق عملية صناعة القوة الوطنية لحماية سيادة الدول الضعيفة الصغيرة من اطارها المجتمعي في ضمان حماية الحقوق والحريات للمواطن، واشباع حاجاته الاساسية المعيشية، وامتلاك عناصر القوة العلمية التكنولوجية.

٤- ان ضمان مستقبل امن لسيادة الدولة الصغيرة والضعيفة يتم عبر معالجة الفجوة العميقة بين حجم ونوع القوة الشاملة عند الدول العظمى والكبيرة والمتوسطة من جهة والقوة الشاملة المتواضعة عند الدول الصغيرة بشرط ان يتم ذلك عبر قيادة استراتيجية محنكة **توظف التحالفات الدولية والاقليمية** في ردم ما يمكن ردمه في هذه الفجوة الكبيرة مع مراعاة المحافظة على مصالح واهداف المجتمع.

ختاماً يمكننا القول ان سيادة الدول الصغيرة الضعيفة، بل حتى المتوسطة ستواجه في المدى المستقبلي المنظور ستواجه تحدي كبير قد يطال وجودها ان لم تستعد له من اليوم، ويكون الاستعداد منطلقاً من بناء نظام تماسك اجتماعي يتجاوز جميع المتنافرات العرقية، والمذهبية، والطبقية، والسياسية نحو هوية وطنية جامعة.

المصادر والمراجع.

اولاً: القواميس.

١- القاموس العملي للقانون الانساني، "النظام العام"، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٢٥، الرابط:
/https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/nzm-mw
٢- مختار الصحاح مادة " سود". ٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٣/٦٦.

ثانياً: الكتب القانونية.

١-تامر كامل الخزرجي، *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات*، ط ١، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
٢-د. ابراهيم عرفات، *محور الشر في القرن الحادي والعشرين: الدول الهشة والسيولة النقدية*، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣.
٣-د. ابراهيم محمد العناني، *التنظيم الدولي: النظرية العامة*، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨٢.
٤-د. سحر عبد الحميد البرجيني، الصين والولايات المتحدة هل ان الاوان للانفصال بينهما، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ابريل ٢٠٢٤.
٥-د. سعد ناجي جواد، *تاريخ العلاقات الدولية*، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩.
٦-د. شاهر اسماعيل الشهر، *دراسات في الدولة والسلطة*، المانيا- برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠١٧.
٧-د. صلاح الدين عامر، *مقدمة لدراسات القانون الدولي العام*، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ط٢٠، ٢٠٢٠.
٨-د. عوض الليمون، *الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري*، الاردن-عمان: دار وائل للنشر، ٢٠١٦.
٩-د. ماهر ملندي، *القانون الدولي الاقتصادي " الشركات المتعددة الجنسيات"*، دمشق: الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨.
١٠-د. ممدوح محمود منصور، *العولمة دراسة في المفهوم والنطاق والابعاد*، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٣.
١١-عبد الله العروي، *مفهوم الدولة*، لبنان- بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١١.
١٢-محمد مختار جمعة " وزير الاوقاف المصري السابق"، *الدولة مفهومها وتطورها*، القاهرة: وزارة الاوقاف المصرية، ٢٠٢٢.
١٣-وائل ب. حلاق، *الدولة المستحيلة: الاسلام والسياسة ومأزق الحداثة الاخلاقي*، ترجمة عمرو عثمان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.
١٤-وليد عبد الحي ، *التحولات الدولية المعاصرة* ، الاردن – عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢.
١٥-شيماء عويس، *القوة في العلاقات الدولي: دراسة تأصيلية*، القاهرة: المعهد المصري للدراسات – دراسات سياسية، ٢٠١٨.

ثالثاً: المجلات العلمية:

١-د. احمد مشعان نجم، "مكانة الدولة وعلاقاتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة الانبار – كلية القانون والعلوم السياسية*، العدد ٥٣، (لسنة ٢٠١٧).

٢-د. احمد يوسف محمد، "مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية، اكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا"، *مجلة الامن القومي والاستراتيجية*، العدد الاول، السنة الاولى، يناير، (٢٠٢٣).

٣-د. احمد مشعان نجم ، "توازن القوى الدولي وتوازن القوى الاقليمي: دراسة نظرية تحليلية"، *مجلة قضايا سياسية* ، العدد ٥١، (لسنة ٢٠١٨)، ص ١٥٨. https://www.iasj.net/iasj/download/6878568ed5bf2ea9

٤-د. ايمان شليحي، "الانتاج الدولي والشركات متعددة الجنسيات"، *كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- الجزائر، محاضرات السنة الدراسية* (٢٠٢٠-٢٠٢١).

٥-محمد صالح قطب و جمال احمد بادي، "نشأة الدولة الحديثة: دراسة تحليلية للتاريخ والفكر السياسي"، *مجلة الحكمة العالمية*، المجلد ٦، العدد ١، شباط/فبراير، (٢٠٢٣).

٦- د. محمد حسن احمد، "الحرب الاستباقية بين الدفاع الشرعي والاعتداء على السيادة"، *جامعة الازهر، مجلة كلية الشريعة والقانون، فرع اسيوط*، المجلد ٣٤، العدد ١ كانون الثاني/يناير، (٢٠٢٢).

٧-منير شفيق، "استقطاب دولي جديد: الموقف منه"، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، ٢٩ فبراير ٢٠١٢، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/201222974636801795.html

٨-د. سلطان عبد الله محمود، "الدفع بالنظام العام واثره"، *مجلة الرافدين للحقوق، بغداد*، المجلد ١٢، العدد ٤٣، (٢٠١٠).

٩-د. سيد غنيم ، "الدولة الفاشلة، ومؤشرات الدولة الهشة"، *معهد شؤون الامن العالمي* ، تاريخ النشر ١٦ شباط/ فبرير، (٢٠٢١): الرابط: https://igsda.org/

١٠-د. عز الدين مسعود ، "خاصية سيادة الدول"، *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد ٦ ، العدد ١، (لسنة ٢٠٢١).

١١- عمر طاشبينار، "مودي في واشنطن العلاقات الهندية الامريكية و عقدة الحرية القوية في الهند"، *مركز الامارات للسياسات*، تاريخ النشر ٢٥ يونيو، (٢٠٢٣): https://epc.ae/ar/details/brief/modi-fi-washintun

١٢- غياث احمد دك، "مفهوم الدولة في العصر الحديث"، *مركز فكر للدراسات والتطوير*، تاريخ النشر اب/اغسطس، (٢٠٢٠): الرابط: https://www.researchgate.net/publication/343850685_mfhwm_aldwlt_alhdyth_alsr_fy_alhdyth_ghyath_ahmd_dk

١٣- ناصيف حتى يوسف، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الاقليمي العربي"، *المستقبل العربي*، المجلد (١٥)، العدد (١٦٥) نوفمبر، (١٩٩٢).

١٤- د. فائق جمعة مزة العبيدي، "تأثير الشركات على الاقتصاد العالمي"، *المجلة العلمية لكلية التربية – جامعة بغداد*، المجلد الاول، العدد ٨ ، (لسنة ٢٠٠٩).

ثالثاً: المصادر الاجنبية المترجمة للعربية.

١- بول كندي، *الاستعداد للقرن الحادي والعشرين* ، ترجمة محمد عبد الله ، الاردن – عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣.

٢- بول كندي، "تأملات في القرن الامريكي التالي"، ترجمة عيسى سمعان، *مجلة الفكر السياسي*، العدد ٦ ، (لسنة ١٩٩٩).

٣- ديفيد س. غومبرت David C. Gompert وهانس بينيديك Hanz Binnendijk، القدرة على الارغام مواجهة الاعداء بدون حرب، مؤسسة راند RAND، سانتا مونيكا- كاليفورنيا ٢٠١٦.

٤- فرانسيس فوكوياما، *بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين*، ترجمة مجاب الامام، الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧.

٥- تيم دان وميلينا كوركي، *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، قطر-الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.

رابعاً: المصادر الاجنبية.

1-Alex Edelman/Getty Images, How Do Forces Outside Government Influence Policymaking?, May 19, 2023, https://education.cfr.org/learn/reading/how-do-forces-outside-government-influence-policymaking.

2-Christopher McClain, Grand strategy: The balance of power, https://www.defensepriorities.org/explainers/grand-strategy/the-balance-of-power.

3-David C. Ellis, On the Possibility of "International Community, JOURNAL ARTICLE, vol,11,No 1, mar.2009.

4-George Friedman, The Next 100 Years, penguinrandomhouse,2010.

5- Hermann Heller, The Sovereignty of the state and the problem of International Law, oxford academic, march 2019, https://academic.oup.com/book/34917/chapter-abstract/298503855?redirectedFrom=fulltext.

6-Klarin T, The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues, Zagreb International Review of Economics&Business,2018.

7-Kofi A. Annan, What Is the International Community?, Foreign Policy FP, September/October 2002, https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/fp/fp_sepoct02_ank01.html
8-Robin Cuittard, National Sovereignty VS Human Rights, Amnesty International, 6 November 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2014/11/national-sovereignty-vs-human-rights/?utm_sourc.
9-Samantha Besson, Sovereignty in Conflict, HAL Open Science, European online papers, 2020.
10-Stephen M. Walt, who's" A fraud of a balance of power? DECEMBER 8, 2017. https://foreignpolicy.com/2017/12/08/whos-afraid-of-a-balance-of-power/.
11-Peter Karsten, Peter D. Howell, "Military Threats: A Systematic Historical Analysis of the Determinants of Success", Military Affairs, Vol. 50, No 4 (1986).

خامساً: التقارير الرسمية على شبكة الاتصالات الالكترونية.

١- تقرير عن اهم القرارات التي اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فيها تحريم اللجوء للقوة : القرار ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠، والقرار ٢١٣١ لعام ١٩٩٥، والقرار A/RES/٣٣/٣٧، للمزيد انظر الرابط:
.http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs ar.asp
٢- تقرير اخباري مصور بعنوان " بعد انضمام ٦ دول جديدة كيف سيصبح اقتصاد بريكس؟، تاريخ النشر ٢٠٢٣/٨/٢٤، الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/business/1647699-
٣- تقرير اخباري احصائي مصور بعنوان " ارتفاع تجارة الصين مع روسيا خلافا للولايات المتحدة" تاريخ النشر ٢٠٢٣/١١/٧، الرابط:
https://arabic.rt.com/business/1510299
٤- تقرير business inside لعام ٢٠٢٣ حول ترتيب اقوى دول العالم ، الذي نشرته US News & World Report في سبتمبر ٢٠٢٣ ، الرابط:
https://www.businessinsider.com/most-powerful-countries-in-the-world-in-2023-ranked-2023-9
5.Report;https://static1.squarespace.com/static/56a146abb204d5878d6f125a/t/661ea5c3c0f94f0f5bb27f91/1713284547289/ PP 7-11.